الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

زوابع

مناخ الانتخابات مضطرب يصعب التكهّن به

شاكر الأنباري

العدّ العكسي للانتخابات بدأ على أكثر من صعيد، اذ لم يبق هناك سوى أسابيع . الثامن عشر من كانون الثاني من السنة القادمة سيكون تاريخا حاسما، يمكن أن يحمل الحياة السياسية والاجتماعية والديموغرافية الى ضفة أخرى قد تكون مغايرة لما هو موجود الآن . الجميع تقريبا يتكهن بهذه النتيجة ويخمنها، والجميع على أمل أن يكونوا هم الفائزين في التقسيمات القادمة.

الإسلاميون والعلمانيون، الليبراليون والقوميون، الشيوعيون واليساريون المتطرفون، فمزاج الناخبين لا أحد يمكنه ان يتكهن به، اثر التقلبات التي جرت في السنوات الثلاث الماضية. ومعركة الانتخابات يمكن القول انها بدأت منذ الآن، حول أهم القضايا الشائكة التي ظلت لم تحل في الحقبة البرلمانية السابقة، ومنها قضية كركوك، والأقاليم، وقانون النفط والغاز، والإصلاحات الدستورية، وقانون الأحزاب، وشؤون أخرى لا تقل أهمية، وكلها سترسم وجه العراق في الزمن القادم. هذه المعركة تمظهرت بأكثر من ملف، لعل أولها كان ملف القائمة الانتخابية.

والسؤال هو هل ستكون مفتوحة أم مغلقة؟ حيث الوسط السياسي كله انشغل بهذه القضية، بما في ذلك المرجعية الدينية في النجف، والتي صار لها نفوذ كبير في الأروقة السياسية.

والقائمة الانتخابية كما هو معروف هي التيار السياسي أو التحالف او الحزب الذي ينبغي أن يصوت له الناخب. وفي الانتخابات السابقة كان لكل قائمة رقم، وهذه من ابتكارات مفوضية الانتخابات، وكانت القائمة لا تحمل سوى رقم ولا يعرف المواطن من رموزها السياسية سوى من يظهر في الإعلام. وبعد الفوز تتم تسمية المرشحين من قبل الجهة السياسية الفائزة.

اما القائمة المفتوحة فتحمل في كل منطقة أو محافظة أسماء الشخصيات التي يفترض أن يصوت لها الناخب في المنطقة التي يسكن فيها. ويميل عدد من الأحزاب التي اشتركت في السلطة الحالية الى التحايل على القائمة المفتوحة، كون كثير من أعضائها إما شاعت حولهم شائعات بالسرقة او الرشوة او سوء استخدام المال العام، أو راج عنهم الكذب في وعودهم بتحسين الخدمات ومعالجة البطالة أو الشؤون الأمنية، ولذلك لا يرغبون في إظهار أسمائهم في منطقة التصويت. المعركة في البرلمان كانت حامية حول القائمة المفتوحة والمغلقة، إلى الدرجة التي لم يعد أحد يتجرأ على ذكر القائمة المغلقة.

رئيس الوزراء نوري المالكي أيد من جانبه القائمة المفتوحة، ونائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي كذلك. ولكن الائتلاف العراقي الموحد ظل قلقا حول الموضوع حتى فترة قريبة.

التحالف الكردستاني عادة ما يصرح بأنه لا يهتم للأمر، فهو في كلتا الحالتين يضمن أصوات ناخبيه في إقليم كردستان. في حين تدعو أغلب الأحزاب الصغيرة والتكتلات الى القائمة المفتوحة، كون مرشحيهم لم يتلوثوا في السنوات السابقة، وظلوا على مسافة بعيدة من الفساد والسرقات والرشاوى. ويبقى صوت المرجعية هو الأقوى بين الأصوات حول هذه القضية الشائكة والملحّة. إذ صرح مكتب السيد علي السيستاني ان المرجع الشيعي الأعلى يفضل القائمة المفتوحة. وفوق ذلك قيل انه صرح أيضاً أنه اذا تم تبني القائمة المغلقة فسوف يدعو الى مقاطعة الانتخابات، الأمر الذي خلق بلبلة واسعة في الشارع العراقي، خاصة ان المرجعية عادة ما كانت تنتقد الحكومة الحالية في تقصيرها عن توفير الخدمات للمواطنين. عدد آخر من المراجع الشيعية تبنت الموقف ذاته ما أحرج القوى السياسية المفضلة للقوائم المغلقة. ومن بين ما يلحق بآليات التصويت تلك مفوضية الانتخابات. وهي مفوضية تدير كل ما يتعلق بالانتخابات. هي تعد قوائم الناخبين والمرشحين بالتعاون مع الوزارات المعنية، وهي التي تسجل القوائم الداخلة في الانتخابات، وتتحرى عن خلفية المرشحين من حيث الشهادات التي حصلوا عليها، ومن حيث نزاهتهم ومطابقة سجلهم مع الشروط التي ينبغي توفرها في المرشح لمجلس النواب. ومنها عدم انتمائه الى قيادات حزب البعث المنحل، أي لم يصل الى درجة عضو شعبة.

تم استجواب رئيس وأعضاء المفوضية أمام مجلس النواب، حول فساد مالي وإداري له علاقة بتزوير أحد أعضاء المفوضية شهادته الجامعية كما اشيع، وصفقات عقود إعلانية، وأموال صرفت لتغطية الانتخابات في الخارج. أما الاتهام الأخطر الذي وجه الى رئيس المفوضية فرج الحيدري فهو عن علاقة المفوضية بالأحزاب الكبيرة ومدى تأثيرها على سيرورة الانتخابات القادمة. وكان رأي عدد ليس بالقليل من أعضاء مجلس النواب ان ردود طاقم المفوضية وهم فرج الحيدري وقاسم العبودي وحمدية الحسيني لم تكن مقنعة، لذلك بدأوا يطالبون مجلس النواب بإقالة المفوضية وتعيين مفوضية جديدة تشرف على الانتخابات. اذ احتج بعض النواب بالقول كيف يمكن ائتمان عضو مفوضية على مستقبل البلد وهو يقوم بتزوير شهادته الجامعية؟ وعلى علاقة بموضوع التزوير، اصدر مجلس النواب أمراً بإقالة رئيس مجلس محافظة صلاح الدين للسبب نفسه، الا وهو اكتشاف لجنة النزاهة ان رئيس المجلس زور شهادة جامعية لم يحصل عليها مطلقا. لكن رئيس المجلس رفض الانصياع لأمر مجلس النواب. وأعلن في وسائل الإعلام ان شهادته حقيقية، ولديه الإثباتات على ذلك.

واليوم مطروح على لجنة النزاهة قائمة بمئات المسؤولين وأعضاء مجالس بلدية أو مجلس نواب ممن ثبت انهم زوروا شهادات جامعية. وإنه حسب الدستور أن من شروط ترشيح العضو الى مجالس محلية او مجلس النواب ان يكون حاصلاً على شهادة بكالوريوس.

وكان اللافت أيضا دعوة المفوضية الى زيادة أعضاء مجلس النواب القادم من ٢٧٥ الى ٣١١ مقعدا، وهي زيادة لا تتناسب مع زيادة السكان في السنوات الأربع الماضية، حسب ما يحاجج رئيس مؤسسة العين الصحافية المختصة بمراقبة الانتخابات والحريات العامة. كما قدر أحد أعضاء مجلس النواب ان ميزانية الأعضاء الجدد ستكون بقدر ميزانية واحدة من المحافظات، الأمر الذي اعتبره بعض أعضاء مجلس النواب انه غير معقول.

وفي حمى المعركة الانتخابية القادمة أشعلت كلمة رئيس الوزراء نوري المالكي في شبكة الإعلام العراقي ردود أفعال كبيرة في الصحافة والندوات الإعلامية. اذ طالب في تلك الكلمة من وسائل الإعلام الرسمية، وهي قناة العراقية التلفزيونية وصحيفة الصباح، ان تقلل من حدة النقد الموجه الى الحكومة، كون النقد غير الموضوعي يصبّ في خدمة الأعداء، ما فسره المراقبون على انه تدخل من قبل الحكومة في عمل الإعلام، باعتبار ان جريدة الصباح وتلفزيون العراقية يخضعان الى إشراف مجلس النواب لا رئاسة مجلس الوزراء. تدخل رئيس الوزراء في عمل الإعلام اعتبره أولئك المراقبون تهيئة للمعركة الانتخابية التي سيكون فيها ائتلاف دولة القانون، الذي يرأسه المالكي، لاعبا من اللاعبين.

إن من يتابع الصحافة العراقية، ووسائل الإعلام الحزبية خاصة، يكتشف ان كل تلك الملفات ما هي الا تدريبات للأسابيع القادمة، الزمن ما قبل اليوم الانتخابي الفاصل الذي سيجري في الثامن عشر من كانون الثاني. اذ ستكون المنازلة طاحنة ما بين أكثر من تيار وحزب. وقد تلغى في تلك المعركة الحدود الطائفية والقومية، اذ ان هناك ائتلافات عبرت الطوائف، واللون الطائفي لحزب من الأحزاب، أو تجمع من التجمعات أصبح مثلبة يرغب الجميع في تجاوزها. ويروج الحديث حاليا حول ان القوى الكردية هي الأخرى قد تنزل الى الساحة بأكثر من قائمة، وهنا تضاف الى المشهد حركة التغيير بقيادة نوشيروان مصطفى الذي صار يمثل القوة الثالثة في إقليم كردستان، وذلك بعد الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

طمّاعون

ديمقراطية الخورمز!

يوسف أبو الفوز

ليس أغرب من الديمقراطية في بلادنا-عزيزي القارئ- فهي ديمقراطية "خورمز"!، اما ما هو هذا الخورمز- بالزاء المعجمة- فصبرك عليّ وسأقولها لك، بعد ان أحكي لك عن تلك العجوز العراقية التي سألوها عن رأيها بأهمية الديمقراطية من بعد سقوط الصنم، فسألت . المسكينة . بدورها : "وما هي الديمقراطية؟"، فقالوا لها: "يعني ان يكون عندك رئيس جمهورية ورئيس وزراء ومجلس نواب كل اربع سنوات "، قالت . العجوز. بكل براءة : "والله ولا أحسن منها، لكن لو يجعلوها كل سنتين حتى الناس تحوسم وتفرهد وتستفيد "!. هذه طبعا نكتة-عزيزي القارئ-ولكنها تعبر عن أشياء عديدة، ومنها واقع الفساد الذي غرق فيه عراقنا بسبب من ديمقراطية الخورمز التي يعيش أبناء شعبنا في ظلها ويتلقى نتائجها الكارثية!

كان يقال لنا ان سبب تلكؤ عمل مجلس النواب العراقي بسبب رئيسه، فتغيّر الرجل، لكن الأمور ظلت على حالها، وظل مجلس النواب مكانا مثاليا للخلاف .وليس الاختلاف ! . والصراع الحزبي والطائفي والاثني والمناكدة وفتل الشوارب ومناورات كسر العظم، كل ذلك .عزيزي القارئ. يحدث باسم الشعب ولكن واقع الأمر بعيد عن هموم أبناء شعبنا الحقيقية وحاجاتهم ومتطلباتهم الضرورية. لم تكن جلسات مجلس نوابنا الديمقراطي ناجحة ومميزة وحاسمة وسريعة إلا عند التصويت على القرارات التي تهم مصالح وامتيازات النواب الخورمز، الذين رواتبهم لا تشبه رواتب أي نائب ديمقراطي في العالم، هذا من غير التكاليف المدفوعة من مال الشعب للنواب الأفاضل في مواسم الحج المتكررة وزيارة عوائلهم خارج العراق ورحلات الترويح عن النفس بسبب جهد العمل !! ومن إنجازات مجلس نوابنا الموقر كانت الجلسة الخاطفة والمتميزة التي بموجبها صار النواب وعوائلهم يحملون جوازات سفر دبلوماسية لمدة عشر سنوات !

في الدول المتحضرة التي تعيش الديمقراطية الحقيقية وتمارسها مثلما تنص عليها قوانين البلد، تكون وسائل الإعلام سلطة رابعة حقيقية تملك إمكانات الرقابة للإطاحة بأي مسؤول .مهما كبر ! . اذا خرق قوانين البلاد، وفيما اذا ثبت استغلاله لموقعه الرسمي لغايات شخصية، وفي عراقنا بحّت أصوات إعلاميينا من الصراخ والتلويح بقصص الفساد "الديمقراطي"، فلم يتلق البعض منهم جواباً سوى السباب والشتائم، وتلقى البعض الآخر الإهانات مصحوبة بالضرب بأعقاب البنادق ومنهم من تلقى التهديد بالقتل.

المتفائلون يقولون : "اصبروا علينا، نحن بلد ورث تركة ثقيلة من نظام ديكتاتوري فاسد"، وهذه .عزيزي القارئ . حفظناها وفهمناها جيدا، فنحن نعرف بأننا بلد عشنا بدون تقاليد ديمقراطية من عقود طويلة، فلم نعرف سوى مجالس قيادة الثورات التي راح يأكل بعضها البعض وبالتالي أكلت الرخاء والسلام في بلدنا وما تبقى من بوادر ثوابت حضارية ظهرت مع نشوء الدولة العراقية. نحن الآن نعيش في ظل مرحلة عدم احترام الثوابت والقوانين من قبل ممثلي الشعب أنفسهم، ولا يعني ما نقوله أن نواب الشعب لا يعرفون ما هي الديمقراطية، استغفر الله انهم يعرفونها جيدا ويفهمونها بشكل ممتاز لأنهم-وبامتياز نواب الخورمز، وخورمز- عزيزي القارئ-هي كلمة كردية، لشيء لا وجود له في الطبيعة، اشتقها المواطن الكردي للاستخفاف بمن يركبه الطمع ويريد ان يستحوذ بأنانية على كل شيء حلو، وهي مركبة من كلمة "خورما" الكردية وتعني التمر وكلمة "منيوز" الكردية وتعني زبيب، فنوابنا يطلبون الخورمز، ويتقاتلون ويستأسدون لأجله بمختلف السبل والوسائل، ولكن ليس لأجل الشعب الذي صوّت لهم وجاء بهم الى قبة البرلمان، والمطلوب منه إعادة انتخابهم من جديد، بل لأجل مصالحهم الشخصية وامتيازاتهم أولاً وتالياً!، وعلينا ان نذكّر ان نوابنا المحترمين ينسون ان الخورمز الذي يطلبونه، والذي يستحيل وجوده، هو عند الناس من جانب آخر يعني الفشل في نهاية المطاف، أي انهم سيخرجون من المولد بلا زبيب وبلا تمر وبلا خورمز !

وسنلتقي !

تجارب شعوب

اتجاهات السياسة المتناقضة

يعقوب يوسف جبر الرفاعي

السياسة سلوك اجتماعي ووظيفة يمارسها الفرد أو تمارسها الجماعات أو الدول أو الحكومات لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية المادية والمعنوية، كما أنها نمط من العلاقات التي تربط مابين طرفين أو أكثر وفقا لميزان المصالح المشتركة، أو أنها موضع نزاعات واقتتال وحروب تدور بين الحين والآخر بين الجماعات والدول لانتزاع المنافع بالقوة أو الدفاع عنها عندما يتطلب الأمر ذلك بعض الأحيان، فمرة تكون السياسة فكرا وسلوكا ونشاطا ووظيفة إيجابية المسار والهدف؛ ومرة أخرى تكون سلبية؛ هدفها التدمير والهدم والفساد والفوضى وإضاعة الحقوق والمسؤوليات، أو تكون مصدر قلق أو أداة لنشر الفقر والأمية والتخلف وإقصاء الآخر وقمعه والقضاء عليه معنوياً وبدنياً أو تهميشه على أقل تقدير.

فن السياسة القويم والنافع ابتدعه الإنسان ومارس وظائفه منذ زمن بعيد لمعالجة مشكلاته في مجالات متعددة؛ وتلبية حاجاته بالشكل الذي يكون نافعاً وذا جدوى مبتعداً عن الصراع والفوضى والتنازع المفضي إلى إلحاق الضرر بشخصيته ومصالحه العامة والخاصة، إذن فن السياسة هو حفظ المصالح ودفع الضرر لحفظ المنافع، أو تكون مجموعة أضداد تهدد مصالح البلدان والشعوب، إما داخليا كالحروب الأهلية أو خارجيا كالحروب العالمية أو الإقليمية. السياسة حينما تكون فكراً ونظرية صالحة وتطبيقاً تقنياً نافعاً تتطلب وعياً سياسياً وضميراً أخلاقيا وثقافة قانونية وحكمة أدبية وحنكة سياسية، وهي ميزات ينبغي توافرها لدى السياسي الناجح حتى يمارس فن السياسة بنجاح ؛ ملبياً مطالب المواطنين حينما يكون رئيساً أو يكون مرشحاً لخوض الانتخابات موضع ثقة الناخبين أو رجل أعمال ناجحاً له القدرة على تنفيذ أحلامه وطموحاته المشروعة لصالح المجتمع وليس ضدها أو وزيراً أو مدير مؤسسة يدير شؤونها بتفوق ونجاح منافساً المؤسسات الأخرى، وبموجب التطبيق الدقيق لآليات قوانين فن السياسة قد يتمكن رئيس دولة ما من منافسة الدول الأخرى في مجال جلب المنافع لبلاده ولشعبه، أو يستطيع إرساء أسس الأمن داخل بلاده في المجالات كافة، بينما يخفق آخر لا يمتلك القدرة على ممارسة السياسة فنا وسلوكا لتحقيق تلكم الأهداف الإيجابية المضمون، لذلك ظهرت عبر التاريخ خاصة تاريخ العراق المعاصر حكومات مستبدة مارست سياسة إدارة شؤون الدولة بصورة خاطئة لم تلب طموحات المواطنين ففي العهد الملكي والعهود التي تلتها وحتى يومنا الحاضر وبسبب سياسة الاستبداد كانت وما تزال طبقة الفقراء هي الأوسع طيفاً وانتشاراً وعبودية واضطهاداً ؛ يعاني أفرادها من شظف العيش تقابلها طبقة الحكام المتنفذين والمترفين والمنعمين التي تهيمن على الدولة ومواردها وسياساتها ووظائفها الكبرى، فيما تتضاءل سعة الطبقة الوسطى وينخفض مستوى نفوذها وتأثيرها وهي طبقة المثقفين والمفكرين والمبدعين والأكاديميين من الأطباء والمهندسين ورجال الأعمال والصحفيين والفنانين والأدباء، وعندما يحدث هذا التفاوت السياسي والاقتصادي والاجتماعي متجسدا في احتكار السلطة السياسية من قبل جماعات متنفذة بالقوة والقهر فمعنى ذلك أن البلاد أية بلاد تعيش أزمة الأزمات، وهذا ما جرى ويجري في العراق ؛ فعوضاً عن تلاشي طبقة الفقراء وحلول الطبقة الوسطى محلها نجد العكس تماماً، الفقراء هم نفس الفقراء يتناسلون كل يوم وكل شهر وكل سنة وكل عقد وكل قرن، في نفس الوقت يتوارث الطغاة المستبدون المفسدون الفساد سواء كانوا كباراً أم صغاراً.

يمكن لنا التمييز مابين البلدان المتقدمة سياسياً والبلدان المتخلفة من خلال المقارنة بالنسبة لجملة من الميزات وهي كالآتي:

١. يزداد حجم ونفوذ الطبقة الوسطى في البلدان المتقدمة سياسيا بينما يتضاءل في البلدان المتخلفة أو النامية.

٢. يرتفع دخل الفرد في الدول الناجحة سياسياً وينخفض تحت خط الفقر أو يكون بمستواه في البلدان المتخلفة أو يكون فوقه قليلاً في البلدان النامية ومثال على تدني مستوى دخل الفرد تحت خط الفقر متمثلاً باجتياح المجاعة عدداً من بلدان العالم.

٣. يتسع النطاق الديموغرافي للسكان المتعلمين في الدول التي تتبنى سياسات تعليمية وتربوية ناجحة وينخفض في البلدان الأخرى.

٤. يتسع طيف الأوبئة والأمراض في البلدان والدول الفاشلة سياسيا كبعض دول أفريقيا والعراق، ويكون المستوى الصحي قريباً من الحدود العالية في البلدان المتطورة.

٥. يرتفع متوسط العمر في بعض البلدان كاليابان والولايات المتحدة والسويد وغيرها؛ حيث تتقارب مستويات الهرم الإحصائي بين متوسطات الفئات العمرية، أما في البلدان المتدهورة سياسياً كالعراق فينخفض متوسط العمر.

٦. تشهد البنى التحتية انهياراً في البلدان المتخلفة أو ضعفاً في البلدان النامية وتنمو باطراد في البلدان المتقدمة في المجالين السياسيين الداخلي والدبلوماسي الخارجي.

٧. يزداد عدد العاطلين التقليديين والمقنعين في الدول التي تدنت كفاءتها السياسية وينخفض أو يكاد ينعدم في الدول المتحضرة والمرفهة.

٨. تقع الدول المتخلفة في مجال إدارة موارد وشؤون الدولة تحت طائلة الديون الباهظة، أما الدول غير المتخلفة فلا تعاني مشكلة الديون إطلاقا.

٩. تزدهر المهن الإنتاجية باعتبارها بنى ارتكازية أساسية للدخل القومي كالزراعة والصناعة والتجارة في البلدان المتطورة لكنها تشهد تراجعاً أو انهياراً في بلدان لم تتطور ولم تلحق بركب التطور والتنمية.

١٠. يتسع مدى التلوث البيئي في البلدان التي تخلفت سياسياً لكنه ينخفض كثيراً في بلدان تقدمت سياسياً داخليا وخارجيا.

١١. تشهد المساحات الخضر اتساعاً تدريجياً مطرداً داخل وخارج مدن البلدان المتقدمة لكنها تتقلص إلى حد كبير في بلدان تكاسل مواطنها عن العمل وإنتاج البيئة الخضراء.

١٢. يتسم مواطنو البلدان المتحضرة سياسياً بالأجسام الصحية والبنية القوية والوجوه النضرة والقوام الجميل والرشيق، لكننا نجد طيفاً كبيراً من مواطني البلدان الأخرى قد ارتسمت على وجوههم علامات الإرهاق وتجاعيد المعاناة وضعف ظاهر وسوء صحة أبدانهم.

١٣. تنتشر الجرائم في البلدان المتخلفة لكن نسبتها تتضاءل جدا في البلدان المتحضرة التي يكثر فيها الوعي السياسي ويتنامى داخل مؤسساتها وخارجها.

١٤. تتسع دائرة الصراعات السياسية في بلدان لم تتحضر سياسيا، بينما تشهد البلدان المتقدمة تنافساً سياسياً إيجابيا.

١٥. تنهار قيمة العملة في البلدان المتخلفة لكن قيمتها المالية والاقتصادية والتجارية ترتفع في بلدان اعتمدت سياسات كفوءة.

١٦. تتقاسم مشكلات التضخم وأنواعه اقتصاديات البلدان التي تهاوت سياسيا، على العكس من ذلك يبلغ الاقتصاد مستويات انتعاش مستمرة في بلدان أخرى نجحت في إدارة مواردها بصورة ناجحة.

إن هذه المقارنة بين مختلف بلدان العالم تعكس الفرق الواضح بين الشعوب في طريقة التعاطي مع السياسة كعلم وفن وسلوك، فالشعوب التي لم تتقن هذا الفن والسلوك والعلم معا ؛ ستعيش مشكلات متجددة دائما وستكون مثالا للاستبداد والتخلف ؛ وبالتدريج ستتهاوى لتنقرض بمرور الزمن لأنها لا تمتلك القدرة المعرفية اللازمة في مجال فن السياسة التي تمكنها من تنظيم شؤونها وحياتها وواقعها. أما الشعوب التي سلكت طريق المثابرة في طلب العلم والمعرفة والبحث العلمي والأخذ بأسباب الرقي المعرفي والروحي والتربوي فإنها ستنهض باستمرار وستكون عصية على سنن الانقراض لأنها تمتلك مقومات البقاء.

حقوق مغيّبة

أحمد أبو ريشة والكرد العراقيون

طارق كاريزي

في لقاء نشرته "الشرق الأوسط" في عددها ١١٣١١ بتأريخ ٢٠٠٩/١١/١٦ هاجم السيد أحمد أبو ريشة رئيس الصحوات في العراق الكرد العراقيين وفتح عليهم جبهة حرب كلامية ساخنة.

تباري القوى والشخصيات السياسية في مضمار الحملات الانتخابية وما يتبعها من تصاعد حماها، أمور مفهومة وتؤخذ ضمن إطارها وينظر اليها حسب قواعد اللعبة الانتخابية، وكل هذه الأمور تؤكد أسس و مبادئ وحيثيات ثابتة وأعرافاً معروفة، وأما أن يتم اتخاذ الدعايات الانتخابية كستار للتهجم على شعب بكامله كالشعب الكردي الذي قدم الكثير من الضحايا في سبيل نيل حقوقه المشروعة، فهذا أمر لا يمكن السكوت عنه.

من مفارقات القدر أن الساحة السياسية العراقية باتت كملعب مشرع الأبواب يدخلها كل من هب ودب. وأصبح البعض من دعاة العمل السياسي وحاملي اليافطات العريضة والشعارات الطنانة، يطلون عبر القنوات الإعلامية ويطلقون التصريحات الرنانة التي لا تزيل هماً عن كاهل مواطن ولا توفر خدمة للعراقيين الذين باتوا بأشد الحاجة اليها.

السيد أحمد أبو ريشة ضابط في الجيش العراقي السابق، يبدو أن ثقافته العسكرية هي المسيطرة على تفكيره ورؤيته للحياة. وأكثر من ذلك فهو مازال تحت تأثيرات الفكر الشوفيني الضيق للنظام الدكتاتوري السابق الذي جلب للعراق والعراقيين الكوارث والويلات. وهذه الأقوال ليست تهماً أطلقها بل حقائق عبر عنها أبو ريشة علانية ودون تردد. ولعل في مراجعتنا لأقواله وتصريحاته التي نشرتها "الشرق الأوسط"، يتبين لنا الأفق السياسي الضيق والتوجهات الخطيرة التي يتبناها هو وأمثاله ممن جادت بهم الظروف وقادتهم اللعبة السياسية للدخول في معترك السياسة، فيما يبدو أنهم غير ملمين بأبجدياتها.

نحن على قناعة تامة بأن مصالح العراقيين لا تتقاطع بل تتكامل مع بعضها البعض. واستخدام سياسة العنف والإكراه ولي الأذرع، والتي مارسته الحكومات العراقية المتعاقبة وأثبتت لا جدواها وفشلها الذريع والهجوم الأهوج الذي قام به أبو ريشة سيطول سيئاته هو ومن هم على شاكلته من ذوي التفكير الضيق وانعدام البصيرة، فالشعب الكردي قد واجه بكل شجاعة ومروءة العشرات من أمثاله ومن هم في أعلى المواقع السياسية والسلطوية، وظل يقارع العتاة والمتعصبين وكل من يود التجاوز على حرماته، بدءاً من الانكليز والحكومة الملكية مرورا بحكم العارفين و فترتي حكم البعث.

الكرد لا طمع لهم بأراضي غيرهم، وقد عانوا دوماً ظلم وقهر السلطات. فالحكومات العراقية المتعاقبة هي التي هجرت الكرد ونفذت حملات الأنفال وضربت المدنيين الكرد بالغازات الكيمياوية المحرمة دولياً، فيما ينبري السيد أحمد أبو ريشة ليدافع عن منفذي الأنفال، أنه يعتبر وزير الدفاع في النظام السابق (هاشم سلطان) "وطنياً خدم العراق بكل صدق"، هذا يعني أن حملات إبادة الكرد وباقي العراقيين ودفنهم في المقابر الجماعية، كان عملاً وطنياً وخدمة صادقة ومخلصة للعراق! أي منطق هذا، وما مدى المعقولية فيه؟

التصريحات التي أدلى بها أبو ريشة لـ"الشرق الأوسط" تنم عن السطحية وعدم الإلمام بسوابق الأمور وتواليها. فهو ينطلق من خلفية فكر طائفي وعنصري ويقسم العراقيين على أسس مذهبية وعرقية، فهو يقول"الأكراد استفادوا من الصراع السني الشيعي لصالحهم، فمنذ الستينيات هم ضد العراق الموحد.." وهو يعاتب الكرد كونهم لم يشاركوا في الحرب ضد إيران. الحقائق الموثقة تقول أن الكرد (سكان ولاية الموصل) هم الذين اختاروا الانضمام الى العراق الموحد عوضاً عن تركيا الحديثة التي تأسست على أنقاض الإمبراطورية العثمانية. وانضمامهم الى المملكة العراقية التي أسقطها الزعيم عبد الكريم قاسم مؤسس الجمهورية، كان على أساس ضمان حقوقهم القومية ضمن العراق الحديث. وقبل أن يثبّت القاسم الشراكة العربية الكردية في الوطن العراقي، اضطر الكرد لمقارعة الحكومات العراقية المتعاقبة التي تنكرت للحقوق الكردية وعاملت الشعب الكردي بالحديد و النار.

والكرد كانوا السابقين في الدفاع عن وطنهم كردستان من خلال مواجهتهم القوات البريطانية في موقعة دربندبازيان الشهيرة بين كركوك و السليمانية عام ١٩١٩. وهذا قاد الأمور بأن يقوم البريطانيون بإسناد القوات الملكية العراقية في سعيها لإخماد الثورات الكردية المتتالية ضد الإنكار الذي واجهته الحقوق والمطالب الكردية. ومن الغريب أنه يلقي أبو ريشة بطارف من مسؤولية الصراع الطائفي في البلد على كاهل الكرد وهم منه براء.

فهو يقول بحق الكرد أنهم يستغلون"ظرف صعب نمر به."ويتطاول على الدستور والنظام السياسي الجديد في العراق ويعتبر وجود"إقليم وحكومة وميزانية ١٧٪ من مجمل التخصيص العام" منة على الكرد، وكأنهم غرباء دخلوا البلد في غفلة من الزمان. تصريحه هذا يدل على أن الدستور والنظام الفدرالي الذي أقر بعد سقوط الدكتاتورية في وادٍ والسيد أبا ريشة في وادٍ آخر.

"الأكراد يطالبوننا اليوم بكركوك"، هكذا يقول أبو ريشة. والحقيقة أن الكرد يطالبون بممارسة حقوقهم ضمن أطار إقليمهم الجغرافي والتاريخي.

الحكومات العراقية المتعاقبة هي التي تنكرت للحق الكردي. والنظام الدكتاتوري السابق هو الذي مارس سياسة استيطان وتطهير عرقي ضد الوجود الكردي ليس في كركوك وحدها، بل في مناطق واسعة تبلغ مساحتها نصف الإقليم الكردي العراقي برمته، فالكرد لم يتطاولوا أبداً على أراض الغير، كيف يمكن أن يحدث ذلك والسلطة بيد غيرهم؟

كركوك وباقي المناطق التي وردت في الدستور العراقي باسم (المتنازع عليها) هي مناطق كردستانية نفذت فيها السلطات الدكتاتورية عمليات الأنفال وحملات التطهير العرقي والتهجير القسري ضد المواطنين الأصليين من أبناء المنطقة. أي أن البنية السكانية لهذه المناطق تم تغييرها بالقوة والإكراه لتحقيق أهداف عنصرية.

ومن أجل إحقاق الحق وتحقيق العدالة وضمان الأمن الاجتماعي والسلمي بين العراقيين، وردت في الدستور العراقي مادة خاصة لرفع الحيف ومعالجة الآثار الكارثية للسياسات الخاطئة التي ارتكبتها السلطات الدكتاتورية السابقة ضد مختلف مكونات الشعب العراقي، وبضمنهم الكرد.

عام ١٩٢٤ أختار الكرد الانضمام الى الدولة العراقية، عام ١٩٩٢ عادوا ومن خلال برلمانهم المنتخب الانضمام الاختياري للدولة العراقية وفق النظام الفيدرالي. وقد أثبتت التجارب السياسية بأن أي اتحاد أو انفصال إجباري مصيره الفشل. وبعكس ذلك فأن الاتحاد والانفصال الاختياريين لا خوف عليهما. وبناءً على ذلك فأن اتحاداً اختيارياً بين العرب والكرد في العراق لا خوف عليه من الانفراط.

وما يقترحه السيد أبو ريشة للكرد حين يقول لهم"خذوا محافظاتكم الثلاث وأذهبوا" قد فات أوانه، فهو حل قد جرب سابقاً وبإصرار، لكن الأيام أثبتت بطلانه، وإذا تبنى العراقيون منهج أبي ريشة كسياسة لبناء دولتهم الحديثة وفق منطق"يمكن أن نعمل تحالفاً قوياً بين الشيعة والسنة ونشكل الحكومة ونخرج الأكراد.."، فإن علينا أن نقرأ السلام على بلدنا العراق ومستقبل أجياله.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ . يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢ . ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net